(**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٢٩).

وفي عمان التي وصلها فيما بعد، بحث عرفات مع الملك حسين في تنسيق موقفيهما في القمة العربية المقبلة التي ستبحث، على الارجح، خطتهما للتحرك السلمي المشترك. وقالت مصادر رسمية ان الزعيمين اكدا اهمية عقد القمة وتعزيز التضامن العربي وبناء موقف موحد لمواجهة التحديات والاخطار ووقف نزف الدم الفلسطيني في لبنان وتعزيز الصمود في الداخل (**القبس**، الكويت، ١٩٨٥/٨/٤). وايد عرفات عقد القمة العربية الطارئة وقال ان «مجرد انعقادها بعد ثلاث سنوات، ورغم الاحداث والتطورات الخطيرة التي جابهتها الامة العربية، ورغم المحاولات التي قامت بها بعض الاطراف العربية لتعطيلها، يعتبر انتصاراً للامة العربية في مواجهة التحديات التي تفرض عليها في هذه الظروف المصيرية» (**المصدر نفسه**).

في غضون ذلك، اعرب صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة «فتح» المركزية، عن قلقه ازاء احتمال فشل انعقاد القمة، وقال: «اذا لم تعقد القمة، فان ذلك سيكون انتصاراً للاستراتيجية السورية، ولن يتبقى، حينئذٍ، سوى ان يصبح [الرئيس] حافظ الأسد اميناً عاماً للجامعة العربية» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٨/٥). وفي هذا الاطار، أيضاً، اعرب فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، في اعقاب اختتام الاجتماعات التحضيرية لوزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء بالمغرب، عن تفاؤله لنتائج القمة المنتظرة. واشار الى ان «مسألة امن وسلامة الفلسطينيين في لبنان، خاصة في بيروت، ستعالج اثناء القمة. اما بشأن الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني فلن يبحث بحد ذاته، ولكن اذا اراد البعض الحصول على ايضاحات، فاننا لن نتأخر عن ذلك» (**اذاعة مونت كارلو**، باريس، ١٩٨٥/٨/٦). وذكر القدومي، في تصريح آخر، ان الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني لن يعرض بنصه كاتفاق على ملوك ورؤساء الدول العربية. وانه، في المقابل، سيجرى بحث أمن الفلسطينيين في لبنان (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٨/٦).

ورغم الارتياح الذي ابدته الاردن و م.ت.ف. ازاء عقد القمة في الدار البيضاء، ذكر بعض المراقبين، ان بحث المسألة الفلسطينية، على ضوء مقررات مؤتمر قمة فاس العام ١٩٨٣، قد يعرض للخطر مشروع الحوار الفلسطيني ـ الاردني مع الولايات المتحدة (**المصدر نفسه**).

وبخصوص الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، قال الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ان الاتفاق لا يخالف قرارات اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني او قرارات قمة فاس. ويرى السائح ان اتفاق عمان مستوحى من مقررات قمة فاس والشرعية الدولية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وانه لا يتعارض مع عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط يضم الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن وجميع الدول المعنية في المنطقة بما في ذلك م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٨/٧).

ومن ابرز ما اسفرت عنه الاتصالات الوزارية الثنائية هو تأكيد الوفد الفلسطيني، بلسان القدومي، للوزراء الذين التقاهم، ان التحرك الفلسطيني ـ الاردني المشترك لن يطرح على مؤتمر القمة لان المنظمة، كما الاردن، تعتبره اتفاقاً ثنائياً ينسجم مع ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية (**النهار**، ١٩٨٥/٨/٧). وحول هذه المسألة، أوضح ياسر عرفات «ان الاتفاق قد تم مع الملك الحسن الثاني على ان لا يطرح موضوع الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني على المؤتمر، الا اذا طلب الينا ذلك أي مسؤول او قائد عربي، وفعلاً حصل ذلك في اول جلسة، فوضع الاتفاق على جدول الاعمال» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٨/٢٢).

وكانت الجلسة الختامية للقمة العربية الطارئة قد تأجلت في اللحظات الاخيرة، وعلم ان سبب التأجيل الاساسي هو اتفاق عمان، ثم عدم التوصل الى تحديد موعد رسمي ونهائي للقمة العادية المقبلة (**النهار**، ١٩٨٥/٨/٩).

وبدا ان المنظمة لم تكن تميل الى طرح اتفاق